



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الثامنة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 27 يونيو 2001

فهرس

* مواصلة المناقشة العامة للوضع في البلاد.

محضر الجلسة العلنية السابعة والعشرين المنعقدة

يوم الأربعاء 27 يونيو 2001 (ليلا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

ذريعة، ساعدت كل من له حسابات ومصالح كي يطمع في التدخل بالطريقة التي يرى أنها تحافظ على مصالحه ومآربه.

إن الأحداث التي هزت منطقة القبائل، جاعلة الوضع الاجتماعي والاقتصادي، مبرر للأزمة الشاملة التي مرت بها البلاد، تمثل قاعدة صلبة لإلصاق مطالب في ظاهرها مشروعة أما باطنها والأسلوب الذي طرحت به فيقلب كليا المعادلة ويتجاوز مفهوم الوحدة الوطنية، مما وسع دائرة رد الفعل لدى بقية ولايات الوطن، بالاستهجان وعدم الاستقبال لهذا الخلط وتحميل الأمور ما لا تحتتمل.

تحتتم علي الموضوعية أن أشير إلى بعض مناطق هذا الوطن الغالي تساهم أكثر من غيرها وبالقسط الأوفر في المداخل الوطنية، وأعني بذلك المحروقات التي من بها الله على وطننا ومع ذلك لم تحظ هذه المناطق بأي امتياز يذكر ولامزايدة على غيرها من المناطق جاعلة المصلحة الوطنية فوق وقبل مصلحتها الذاتية، وتنتظر من المجموعة الوطنية أن تتخذ عاجلا أم آجلا موقفا عادلا يمنحها المكانة التي تستحقها في التنمية الشاملة للوطن، ومن زار ولاية الأغواط مثالا؛ ولاحظ ما حل بها من فقر وتخلف يعي جيدا ما أقصد.

افتتحت الجلسة في الساعة

التاسعة والدقيقة الثلاثين ليلا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نواصل أشغال جلستنا، وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد مدني بن عجيلة.

السيد مدني بن عجيلة: شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله،

سيدي الرئيس.

عاشت بلادنا في الأيام الأخيرة، أزمة أوشكت أن تفوق سابقتها خطورة، وكادت أن تتحدى كيان الدولة الجزائرية في نظامها ووحدتها، ولو كنت لأنكر أخطاء في التسيير والتقدير التي يستوجب تداركها، إلا أنها استعملت

الشعب لعناصرها أبدا مجهوداتهم وتضحياتهم التي بذلوها للحفاظ على الجزائر.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: أشكر السيد مدني بن عجيبة وأحيل الكلمة إلى السيد محمد صالح بوشارب.

السيد محمد صالح بوشارب: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يتطلب تأمين الوطن وحفظه من الأخطار التي تهدده في الحالات والظروف الاستثنائية، اتخاذ إجراءات سريعة وحازمة من أجل إعادة الأمور إلى نصابها وهذه مسؤولية تقع على عاتق من بيدهم صناعة القرار، وعليه يحق لنا التساؤل عن الأسباب التي جعلت هذه المناقشة تتأخر إلى هذا الوقت، بعدما توسعت رقعة الاضطرابات، التي شملت شرق البلاد، وهل اللجوء إلى فتح هذا النقاش المتأخر يعود إلى التخوف من توسع رقعة الاضطرابات أم هو التخوف من التدخل الأجنبي في شؤوننا الداخلية؟ ولماذا سكت السيد رئيس الجمهورية عند بداية الأحداث ولم يشر إليها في ندوة إطارات الدولة عندما كانت رقعة الاضطرابات ضيقة ومحدودة؟

إنها الأخطاء، سيادة رئيس الحكومة، أخطاء التعاطي مع الأزمة، هي التي شجعت الشباب على التمرد والنزول إلى الشارع للتعبير عن الغضب الذي يملك قلوب أغلبية الجزائريين، بسبب الإحساس "بالحفرة" والتهميش وانعدام العدالة الاجتماعية. وحتى لا يكون كلامي مجرد لوم وعتاب أقدم الملاحظات والمقترحات الآتية:

سيدي الرئيس،

صيانة للأمانة الملقاة على عاتقي، ما عساني أجيّب مواطني يسألني مثلا، عن سبب وجود كل المعاهد العليا للمحروقات في الشمال، بينما يوجد البترول في الجنوب؟ ما عساني أجيّب مواطني يستفسر عن سبب حرمان اثنتين وعشرين (22) بلدية من مجموع أربع وعشرين (24) من الغاز الطبيعي في ولاية الغاز الطبيعي؟

ما عساني أجيّب شابا بطالا يتساءل عن سبب عدم تمكنه من الحصول على أبسط منصب شغل في شركة نفط مجاورة بينما غيره يتمكن من ذلك عن بعد وبسهولة؟

ما عساني أجيّب مواطني كان وما زال يحلم برؤية انطلاقة ورشة للسكة الحديدية، تبعث فيه أملا طالما راوده، فهو يتمنى أن تكون المناطق السهبية والصحراوية محل اهتمام واستثمار. وكان لصندوق تنمية الجنوب إمكانية تمويل مثل هذا المشروع المهيكل، لو لم تذهب موارده ذرا على مشاريع محدودة الجدوى محلية كانت أم قطاعية، كل هذا وذاك، لم ولن يتخذ ذريعة لتخطي قنوات الحوار الجاد والمسؤول وأطره، لذا لا يسعني، إلا أن أتمن بل أقدر وأشيد بوعي الشباب الجزائري -جميعه- وتداركه خطورة المؤامرة المحاكة على الوحدة الوطنية، والاتجاه نحو حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المطروحة على الساحة بأسلوب هادئ حضاري ومسؤول.

لقد انطلق برنامج الإنعاش الوطني مرفقا ببرامج سنوية تخفف العبء عن المواطن، وفي ظل الطمأنينة والهدوء، يجب علينا جميعا امتلاك الإرادة السياسية الشجاعة لمعالجة المشاكل المستعصية في كنف الإصلاحات الشاملة.

وفي الأخير، لايفوتني، سيدي الرئيس، أن أنوه بالدور المسؤول والراجح والفعال، الذي أدته مصالح الأمن الوطني، ومن خلالها كل أجهزة الأمن التي لن ينسى

بحفظ الوحدة الوطنية من التمزق، لأنه يعتبر المسلمين جميعا من أول مسلم إلى آخرهم، أمة واحدة مهما تعددت ألسنتهم واختلفت ألوانهم وتباعدت ديارهم، يوجب علينا محبتهم وموالاتهم ومناصرتهم وهو الإسمت الذي يقوي جدار الوحدة الوطنية ويحميه، مهما اختلفت التوجهات الفكرية وتعددت الآراء السياسية.

3 - كما أدعو إلى توقيف عملية كسر التنظيمات التي توطر المجتمع من أحزاب وجمعيات بل يجب العمل على تقويتها حتى تصبح قادرة على تطبيق الأزمات وإخماد نار الفتن وهي في مهدها.

4 - ضرورة الاستجابة للمطالب المشروعة للمحتجين والتخفيف من معاناة المواطنين، فهل يعقل مثلا؛ أن تظل منطقة مدة عشرين (20) يوما في حر الصيف دون ماء؛ فهذا ما وقع بحجر الديس في عنابة فكانت الشرارة التي فجرت الغضب في شوارع المدينة، وكان التفريق في التعامل بين الباعة الشباب المتجولين في حجز السلع، حيث يسمح لبعضهم بالبيع ويمنع على الآخرين، سببا في اندلاع أعمال الشغب وسط المدينة، والبطالة والظلم والحقرة كلها عناوين لغضب الشارع الجزائري، وفي هذا الإطار، أدعو إلى التعجيل بتسوية ملف المفصولين، الذين يئسوا من الوعود وتعبوا من طول الانتظار في ظل وضع اجتماعي صعب، لم يتحملة ذوو الدخل المتوسط، فما بالكم بمن لا دخل لهم أصلا؟

وفي الأخير، أتمنى أن نستفيد جميعا من هذه الأحداث لنبدأ صفحة جديدة، وهذا يتطلب استعدادا من السلطة وتفتحا على المبادرات السياسية التي تقدمت بها الطبقة السياسية مؤخرا، ومنها مبادرة حركة الإصلاح الوطني التي تندرج وتصب في إطار تحقيق المصالحة الوطنية بين الجزائريين...

الرئيس: أشكر السيد محمد صالح بوشارب، وأحيل الكلمة إلى السيد ديلمي بوراس.

1 - إن الحل الذي يكون ممكنا اليوم، قد يصبح مستحيلا في وقت لاحق، لأن الزمن يكون قد تجاوزه بأحداثه المختلفة، وعلى سبيل المثال؛ فإن مطلب المصالحة الوطنية عبر حل سياسي شامل وعادل الذي رفعتة القوى الحية والأصيلة في المجتمع، كان بإمكانه أن يقضي على الفتنة وهي في مهدها لو تبنته السلطة في وقته، لكنها اختارت الحل "الكل الأمني" الذي زاد البلاد خرابا ودمارا وصعب اليوم من تحقيق المصالحة الوطنية.

نتمنى ألا تضيع السلطة اليوم فرصة المبادرات السياسية التي تقدمت بها الطبقة السياسية هذه الأيام وألا تخطئ ثانية في الحلول المقترحة وألا يقع لها ما وقع لحامل الصوف عندما أراد أن يقلد حامل الملح الذي كان كلما أحس بثقل حملة دخل الماء فخرج منه أخف حملا، لكن حامل الصوف كلما أراد تخفيف حملة بدخول الماء خرج منه أثقل حملا، فحامل الملح رمز للمصالحة وحامل الصوف رمز للحل الأمني الذي أغرق البلاد في بحر من الدماء والدموع وغرس بذور الحقد والكراهية بين أفراد الشعب الجزائري.

2 - إن الأزمة الحالية التي هي نتيجة أخطاء سياسية واقتصادية، هي بدورها مقدمة وسبب لنتائج أخرى قد تظهر في المستقبل إن لم تحسن السلطة التصرف معها ومنها وأسوؤها التدخل الأجنبي في شؤوننا الداخلية -أو الحرب الأهلية لاسمح الله- ولتفادي هذا أدعو إلى:

1 - ضرورة قيام الدولة بواجبها المتمثل في الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وألا تنسحب وتكل ذلك إلى الشعب وهذا حتى لا يتحول الصراع إلى صراع بين الشعب نفسه ويأخذ أبعادا عرقية ولغوية وجهوية حتى وإن كان دفاع المواطن عن ممتلكاته بصفة فردية مشروعاً ومطلوباً.

2 - ضرورة دعم دور المسجد والمدرسة على وجه الخصوص في ترسيخ العقيدة الإسلامية الصحيحة في نفوس الجزائريين والجزائريات، وألا تتحول مكافحة الإرهاب إلى محاربة الإسلام، لأن ديننا الحنيف كفيل

ونحن نتأسف على كل جزائري يموت، ولا يوجد أي جزائري دمه أحمر بينما دم الدركي أو الشرطي أبيض.

التساؤل الثالث، موجه دائما إلى وزارة الداخلية حيث أطلعنا وسائل الإعلام خاصة المرئية منها على التحطيم والتخريب الذي حدث على مرأى ومسمع الجهات المختصة، أين هي الدولة؟ أين هيبتها؟ أم أنها عاجزة عن حماية الممتلكات والأشخاص؟

إن قلنا إن الدولة تتوفر على وسائل لمنع مثل هذه الأمور، فهذا لا يعني أننا نعرض الشرطة على إطلاق النار على المتظاهرين.

التساؤل الرابع: موجه دائما إلى وزارة الداخلية. لماذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة والوقائية والاحتياطية قبل المسيرات، خاصة مسيرة (14) جوان؟

نرفض أن يكون الشعب هو الذي يتبنى الأمن والنظام الرسميين، لأن هذا يؤدي إلى منعرج خطير وهو الحرب الأهلية، فلا نود أن تحدث مواجهات بين المواطنين، فالدولة هي التي توفر الأمن.

التساؤل الخامس: إذا ثبت فعلا تورط جهات أجنبية في الأحداث واستعمال عملاء من الوطن، هل تكشفونهم أم هم فوق القانون أم يتمتعون بالحصانة؟ وأتطرق الآن إلى الأسباب التي كانت وراء الأحداث والمأساة التي عاشها هذا الوطن المفدى وأنا أذكرها حتى نتفادها مستقبلا.

كل الأحداث المؤلمة التي عاشتها الجزائر سواء أثناء سنين الجمر العشر أو الأحداث الأخيرة، هي نتيجة ممارسات جائرة وسياسة الإقصاء والتهميش والحفرة التي مورست على الشعب وهي أسباب كل شر.

ومن مظاهر الحفرة أن يخاطب الشعب بغير لغته في المناسبات والمراسلات وأن يداس على الدستور. ومن مظاهر الحفرة كذلك، التعيينات والترقيات الانتقائية

السيد ديلمي بوراس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد؛ سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السادة النواب، السادة الصحفيين، السلام عليكم، وبعد. تطرح الأوضاع المأساوية، التي عاشتها البلاد في الأيام الفارطة، أكثر من تساؤل، بعضها يجد جوابا، وأكثرها علمها عند ربي ثم عند من فبرك الأحداث.

التساؤل الأول:

إلقاء اللوم واتهام جهات أجنبية، خاصة فرنسا، على أنها المحرك الأساسي للأحداث الأخيرة، وإن كنت أوافق أصحاب هذا الرأي إلا أنه يراودني تساؤل آخر: ألم ترض فرنسا بعد؟ وماذا تريد بعد أن خدمنا ثقافتها، وهو ما عجزت عنه خلال مائة وإحدى وثلاثين (131) سنة؟ ألم نرق لغتها ونعممها أضعافا مضاعفة خلال تسع وثلاثين (39) سنة ودون مقابل؟!

التساؤل الثاني موجه إلى وزارة الداخلية.

كيف نفسر منع مسيرة سلمية وعدم السماح لأصحابها ولا الترخيص لهم بمساندة الشعب الفلسطيني على غرار الدول العربية والإسلامية ومنها المغرب -مسيرة مليونين- متذرعين بالوضع الأمني، والسماح بالمقابل لمسيرات -غير مرخص لها- كمسيرة الرابع عشر (14) جوان التي كادت أن تأتي على الأخضر واليابس؟ أليس هذا هو الكيل بمكيالين والتعامل بانتقائية مع أبناء الوطن الواحد؟

نموذج آخر لاحظناه في كثير من تصريحات بعض المسؤولين وحتى في التلفزة، يبين هذه الانتقائية ويكرسها فكما نعلم أن هناك أرواحا زهقت، ونتأسف لذلك لأن عرش الرحمن، -كما جاء في الحديث- يهتز إذا أريقت قطرة واحدة من دم مسلم، فما بالكم بالعشرات!

سيدي الرئيس،
إن وجودنا داخل هذا المجلس هو أولاً من باب احترام
العهد والمساهمة في الحفاظ على الأمة الجزائرية من
التفكك والانقسام، ومشاركتي في هذا النقاش هو من
باب إيجاد أجوبة لصرخات الشباب الجزائري الذي ينتظر
من هذا المجلس إيجاد السبل والطرق الكفيلة -وفي
ظرف سريع- للإجابة عن تساؤلاته، المعبرة عن مطالبه،
ورغم تأخر إجراء هذا النقاش، إلا أننا نأمل أن يتحمل كل
واحد منا مسؤولياته، من أحزاب سياسية، وحكومة،
وحتى رئيس الجمهورية وذلك من أجل المحافظة على
حياة الجزائريين والجزائريات وعلى وحدة التراب والأمة.

سيدي الرئيس،
أرجع رئيس الحكومة أثناء خطابه بالأمس أسباب الأزمة
إلى انعدام الحوار والتشاور، وفي الحقيقة هذا صحيح،
لكن ليس وليد اليوم، حيث تزوج الاستفزاز والحقرة وكذا
البؤس وإنكار العدل والمساواة والقمع والعنف الفظيع
الذي تغلغل في بلادنا منذ عشر سنوات، فأثر في
نسيجها الاجتماعي، في كافة أنحاء القطر، وهذا ما فتح
الباب أمام حدوث أشنع الأمور، فالحوار منعدم لأن
الإرادة السياسية غير متوفرة لحل المشاكل وإعادة
السلم، وإلا كيف نفسر رفض الاقتراحات الملموسة التي
تهدف حتماً إلى إحلال السلم والأمن؟

فما يزال المؤتمر الوطني الجزائري الذي اقترحه حزب
العمال منذ سبتمبر 1998 الحل الأمثل للمحافظة على
تكامل الشعب ووحدته وبه نوصد الأبواب أمام الأصوات
المنادية بالتدخل الأجنبي ونتجنب المؤامرة الأجنبية التي
تهدف إلى الشقاق.

سيدي الرئيس،
إن الوضع الحالي هو نتاج السياسة الاقتصادية التي
لاتخدم مصلحة الشعب والأمة، فالإصلاحات الاقتصادية
هي الرهان الحقيقي والعامل الأساسي لتفجير الوضع.

إن سياسة تسريح العمال وغلق المؤسسات وتراجع

وتهميش الإطارات والكفاءات التي لاقرابة لها مع
السلطة. ومن المظاهر السلبية التي تشجع وتساعد على
اشتعال الفتنة، البيروقراطية والمحسوبية والرشوة وسوء
التسيير، ثم ألم نر ونشاهد كلنا الطوابير داخل الإدارات
حتى أصبح المواطن يتخوف عندما يقصد بعض الإدارات
أو المؤسسات لقضاء حاجاته المشروعة من العودة "بخفي
حنين".

زيادة على كل هذا سيدي الرئيس، والأخطر من كل ما
ذكرت هو الأقلية التغريبية المسلطة على رقاب الأكثرية
والسواد الأعظم من هذا الشعب التي كلما أبعداها في
الانتخابات إلا وأخرجت أوراق جهنم لتحرق بها البلاد
والعباد وأظن أن رجال الإطفاء هم التيار الوطني والتيار
الإسلامي.

وأتطرق في الأخير إلى ولاية الشلف، وما دما نترقب
زيارة فخامة رئيس الجمهورية إلى ولايتنا نقول له بصريح
العبارة، نعم، الشعب ينتظركم ويرحب بمقدمكم، راجيا أن
تأتوه بمشاريع تنمية لكن للأسف الشديد، ليس هناك ما
تدشنونه، فولاية الشلف خربها الإرهاب والزلازل
والجفاف. وما دام السيد رئيس الحكومة حاضرا، أوجه له
نداء وإلى كل المخلصين، وكذا رئيس الجمهورية، لماذا
ماتزال مئات الهكتارات التي يتوفر عليها سهل
"اليسرية" بالشلف مهملة مع أنه بإمكانه توفير 5600
منصب شغل عند انطلاقه؟

لقد زارنا رئيس الحكومة والوزراء ووعدونا، لكن ماتزال
المياه تغمر هذه المنطقة منذ عشرين (20) سنة وإلى
غاية اليوم ولم يحرك أحد ساكنا...

الرئيس: أشكر السيد ديلمي بوراس وأحيل الكلمة إلى
السيد جلول جودي.

السيد جلول جودي: شكرا سيدي الرئيس،
أيتها السيدات، أيها السادة،
السلام عليكم.

وشركات متعددة الجنسيات، تهدف أساسا إلى تحطيم الانتاج الوطني وتخفيض مداخيل الدولة، فالبرنامج الاقتصادي لا يحمل بتاتا بوادر حل الأزمة الاجتماعية ولا يمكن أن يحمل أي إجابة عن أسئلة المواطن بل يكمن الحل في تجميد هذه السياسة ولا بديل عن مخطط تنمية وطني واستثمار عمومي يضمن مناصب شغل وراتبا يحفظ الكرامة للجميع وإعادة فتح المؤسسات وإرجاع العمال إلى مناصب عملهم.

سيدي الرئيس،

إن حزب العمال كما توجه، إلى رئيس الجمهورية، لاستعمال صلاحياته بترسيم الأمازيغية لغة وطنية ورسمية وحل المشاكل الاجتماعية، وكما توجهنا أيضا إلى الأحزاب السياسية للاجتماع الفوري وإيجاد المبادرات الحقيقية لوضع حد للمغامرين ودعاة تفكيك الأمة، يتوجه اليوم إلى الجزائريات والجزائريين من خلال نداء، لأن الشعب هو المستهدف، كما لا يمكننا أن نترك بلادنا تنهار، ونؤكد أن الاعتراف بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذا الثقافية لكل من الشبان والشعب الجزائري، سوف يدعم سيادة بلادنا ووحدتنا.

فيحق لأي كان أن ينفرد برأيه الخاص في طبيعة النظام الذي يود إرساءه، لكن الجزائري لن يرضى بمزيد من إراقة دماء الأطفال وتفكيك الإطار الوطني، الذي انتزع بفضل كفاح الشعب الجزائري في كل مناطق الجزائر، وذلك لأن المسألة المركزية المطروحة في هذه الظروف الخطيرة، تتمثل في وجود الأمة الجزائرية ودولتها المركزية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالاستجابة للمطالب والتكفل بها في أسرع وقت...

الرئيس: أشكر السيد جلول جودي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بناي.

السيد أحمد بناي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

مكتسبات الأمة والاستقلال، وخصخصة القطاعات الاستراتيجية هو في حد ذاته استفزازا فالشبان ثائرون من أجل الاعتراف بالأمازيغية ويعد ذلك حقا طبيعيا أكثر منه ديمقراطيا لأن الولد عندما تلده أمه لا يمكنه أن يختار لغة أمه كما لا يستطيع الإنسان أن يختار طول له أو لونه، وعرض هذا المطلب الديمقراطي للاستفتاء يعد كذلك استفزازا.

أما الحقوق الاجتماعية فهي أكثر من ضرورية، فالحق في العمل والسكن دستوري وهو الرابط بين المواطن ودولته.

كيف لا يثور الشبان الذين فقدوا الأمل لأن صيحاتهم لم تجد الأذان الصاغية أو المسؤول الذي يلبي احتياجاتهم، واتساع رقعة الاحتجاج دليل على أن كل الشبان الجزائريين يعانون نفس المشاكل.

كيف نفسر، سيدي الرئيس، تخصيص راتب قدره ألفان وثمانمائة (2800) دج للشبكة الاجتماعية؟ أليس هذا استغلالا؟!

كيف نفسر تخصيص مرتب قدره خمسة آلاف (5000) دج للإطارات الجامعية؟ أليس هذا استغلالا؟!

كيف نفسر عدم معالجة مشكل السكن؟ ألا يعد هذا تخلي الدولة عن واجبها تجاه المواطن إضافة إلى الحفرة والتهميش؟

لا يمكن معالجة كل هذه المطالب عن طريق الخطب بل تعالج عن طريق التكفل الحقيقي.

"ولانغطي الشمس بالغربال" فمخطط التنمية المقترح وملايير الدنانير المخصصة له ليس موجهة لحل المشاكل الاجتماعية، بل هو تحضير لدخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي، ويعتبر هذا استسلاما وليس برنامجا، فهو استسلام لمؤسسات مالية

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

إننا بوصفنا نوابا ممثلين للشعب، وإيماننا منا بخطورة المرحلة التي تعرفها البلاد وصعوبتها، لم نتأخر، كل في ولايته وبمساعدة الهيئات المنتخبة والجمعيات الفاعلة في المجتمع، في المساهمة في اطفاء نار الفتنة والدعوة إلى التحلي باليقظة والرزانة لتفويت الفرصة على أعداء الوطن، وبالفعل تفتن المواطنون للمؤامرة التي استهدفت المساس بالاستقرار والأمن والنتائج المحققة من الوثام المدني، والدليل على ذلك عدم حدوث أعمال شغب أو عنف في بعض الولايات وتوقفها في الولايات التي عرفت أحداثا مأساوية، فالشكر كل الشكر لأصحاب النوايا الحسنة الذين ساهموا في تحقيق هذا الهدف النبيل، وتحية لعناصر الأمن بجميع أسلاكه لتعاملهم المثالي والاحترافي مع الأحداث.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أترحم على كل الضحايا كما أتمنى الشفاء العاجل لكل الجرحى.

سيدي الرئيس،

إن الشعب الجزائري لا يقل استغلال المشاكل التي تحدث في منطقة ما من الوطن لأغراض سياسية دنيئة، فالشعب الجزائري حريص على وحدة وطنه وحريص على التضحية من أجلها مهما بلغت درجة تشعب المشاكل، لذلك نقول لهؤلاء الطامعين هيهات أن تنالوا من وحدة الجزائر أو من استقرارها! فأرض الجزائر سقي كل شبر منها بدماء الشهداء واختلطت دماء أبنائه كافة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب.

هيهات أن تنالوا من عزيمة الشعب الجزائري وإرادته في تحقيق المصالحة الوطنية وبناء دولة الحق والقانون!

سيدي الرئيس،

ماحدث في الأيام الأخيرة في بعض ولايات الوطن إذا تحدثنا عن أسبابه، فهذه الأسباب تعيشها كل مناطق البلاد بدرجات متفاوتة وولاية الشلف تعد أول ولاية في ترتيب الولايات الفقيرة والمتضررة بفعل الزلزال والإرهاب.

إننا نعتز بشريعة بعض ماينادي به الغاضبون من ضغط البطالة وتدني المستوى المعيشي ونقص السكن وبعض ممارسات المسؤولين. إن هذا الأمر يجب أن يعالج بكل عناية ومن كل جوانبه وتحمل الدولة مسؤولية ذلك. لكن ما لا نتفق عليه مع الغاضبين هو مطالبة بعضهم برحيل الدرك الوطني من بعض الولايات، أو الدعو إلى التدخل الأجنبي في شؤوننا الداخلية، أو المساعي الرامية إلى تمزيق الشعب الجزائري وتفريقه مهما كانت الحجج والمبررات. كما أننا نتأسف مع بعض التجاوزات الفردية التي تحدث هنا وهناك ونطالب بتطبيق القانون بكل صرامة على مرتكبي هذه التجاوزات.

سيدي الرئيس،

إن حل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد لا يتم إلا بالعمل ويتظافر الجهود وبالحوار البناء مع جميع المعنيين في أطره الرسمية والقانونية، يكون فيها المنتخبون الوطنيون والمحليون هم المحور الرئيسي.

سيدي الرئيس،

إذا كان العمل هو مفتاح النجاح فإننا نتساءل عن:
1 - الأراضي الفلاحية التي سلمت لأشخاص ليسوا أهلا لها قاموا ببيعها خرقا للقانون.
2 - أسواق الفلاح والمؤسسات المحلة المغلقة منذ سنوات وهي عرضة للنهب والإتلاف؟
3 - العراقيل البيروقراطية التي يتعرض لها المستثمرون الخواص من الإدارة والبنوك والجمارك؟
4 - التنمية المنعدمة في بعض ولايات الوطن، وبالأخص في ولاية الشلف التي تعاني تأخرا بعض المشاريع الهامة التي سبق وأن رفعتها إلى الجهات

السادة الوزراء،
زميلاتي زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس، قبل الشروع في مداخلتني هذه، أود باسم كل امرأة جزائرية، أن أتقدم بأخلص التعازي إلى عائلات ضحايا المأساة الوطنية، المصاحبة للأحداث الأخيرة، متمنية من الله العلي القدير أن يلهمنا وإياهم الصبر والسلوان وللضحايا الأبرياء جنة الفردوس والرضوان، سائلين الله أن يعجل بالشفاء للمصابين.

تحية إجلال وإكبار لكل امرأة فقدت زوجها أو أباها وضحت بفلذة كبدها، وهي اليوم، سيدي الرئيس، كما عودتنا دوما صابرة وصامدة صمود هذا البلد العظيم الشامخ، بلدي الجزائر، هذا البلد الذي تكالب عليه الأعداء في الداخل والخارج، في محاولة يائسة منهم لتركيبه مهما كان الثمن ومهما كانت الوسيلة، وهنا، سيدي الرئيس، يجدر بي أن أذكر بأنه ذات يوم من عام 1997، ومن هذا المنبر الموقر بالذات، ارتفعت أصواتنا منادية بالحاح بضرورة إيقاف نزيف الدماء، وهكذا، سيدي الرئيس، عمّت القناعة كل الفرقاء ومن خلالهم كل الشعب الجزائري، الذي لم يكن يطالب وقتها إلا بالهنا... الهنا... الهنا، (الهنا ولا الغنا) متجاوزا بذلك كل مآسيه الاجتماعية ومطالبه الاقتصادية، وبالرغم من ذلك رفعت شعارات مختلفة متعددة من جهات لا تمثل إلا نفسها بل هي بياذق في يد خارجية تطالب مرة بالتدخل الأجنبي تحت غطاء الحفرة ومرة أخرى تحت غطاء "من يقتل من"، وتارة أخرى تراهن على ملف المفقودين.

سيدي الرئيس الحكومة، إن مشاكل الجزائريين ليست وليدة اليوم، بل هي نتاج تراكم تشكل طيلة سنين طوال أحلكها سنين الجمر والدم والدمار الشامل، ونتأسف اليوم إلى درجة الخجل حينما نسمع في هذه القاعة صوتا نشازا متهورا يدعو إلى تقويض مؤسسات الدولة، كل مؤسساتها الدستورية التي بنيت بعد جهد كبير وتضحيات

المعنية ولم تعرف حولا إلى حد الساعة رغم الوعود العديدة والمتكررة، ونذكر على سبيل المثال:
أ) قضية المطار الذي ينتظر الترخيص لاستعماله مدنيا وعسكريا.

ب) فتح ملف انجاز سد بوحلو ببلدية سيدي عكاشة الذي برمج منذ الثمانينات ولم يشرع في إنجازه إلى حد الآن.
ج) مشروع استصلاح الأراضي الفلاحية الواقعة ببئر الصفصاف ببلدية وادي الفضة التي غمرتها المياه منذ زلزال 10-10-1980.

د) إيلاء التنمية الريفية الأولية وبالأخص بلديات: بريرة، المصدق، المرسى، بنايرية، بني بوعتاب، أبو الحسن، الظهرة، تلعة، الحجاج، وغيرها من البلديات النائية الأخرى.

هـ) الشروع في توزيع السكنات الاجتماعية المعطلة منذ سنوات دون مبرر وبالأخص في بلدية الشلف (مقر الولاية).

إننا نتساءل عن دور المنتخبين الوطنيين والمحليين في الاستماع لانشغالات المواطنين، ومدى استعداد السلطة للتنسيق معهم لإيجاد الحلول لها.

سيدي رئيس الحكومة، شهادة حق نقولها، لقد وجدناكم دائما في استعداد لاستقبالنا والتحاور معنا في كل المسائل التي تهتم المواطن، لذلك نقول لكم وفقكم الله في هذه المهمة الصعبة والشاقة في هذا الوقت الصعب ونحن دائما إلى جانبكم لخدمة هذا الوطن الغالي.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد أحمد بناي وأحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة صابر.

السيدة فاطمة صابر: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،

بل مشاكل يعانها كل الشعب الجزائري الذي طال صبره وطالت معاناته يا سيدي رئيس الحكومة.

أما فيما يتعلق بمسألة الهوية، فإن هذه الأخيرة قد حسم بشأنها الدستور الذي نص في ديباجته على أن الهوية الوطنية للشخصية الجزائرية تتكون من الإسلام والعروبة والأمازيغية.

وأن هذه الهوية في منأى عن أي استغلال جهوي أو استعمال سياسي.

سيدي،

- إنني لم أكن أتوقع في جزائر الشهداء أن ترفع شعارات تدعو إلى تفكيك الوحدة الوطنية وتفتيت لحمتها التي انصهرت عبر الأجيال.

- إنني لم أكن أتوقع أن يرفع علم غير العلم الجزائري في أرض الجزائر بأيدي بعض أبناء الجزائر وهو العلم نفسه الذي شاهده الجزائريون في مسيرة باريس.

- إنني لم أكن أتوقع - يا سيدي - أن أسمع صوتا واحدا في الجزائر يطالب بتسيير ذاتي لأية منطقة من الجزائر الحرة.

- إنني لم أكن أتوقع يوما أن يقطع جزائريون الطريق على جزائريين ويقع الاعتداء عليهم بحرق مركباتهم وابتزازهم.

- إنني لم أكن أتوقع - يوما - لأنا ولا نساء أو رجال الجزائر في أي منطقة من مناطق بلدي، يطالبون برحيل قوات الدرك الوطني.

إن هذه الظواهر المذكورة كانت مصاحبة لأحداث مأساوية وقعت في بعض المناطق من أرض بلدي الوحيد الموحد وحدة أبدية.

سيدي الرئيس،

إن اختلافنا وتفرقنا يشجع الأعداء داخليا وخارجيا على المس بالسيادة الوطنية إن لم نقل قد حاولوا وفشلوا.

ومن هنا أرفع صوتي بالشجب والاستنكار والتنديد

جسام كلفت الشعب الجزائري أكثر من ألف ضحية وملايير من الدولارات، وهذا أمام أعين الأشقاء والأصدقاء وشماتة الأعداء.

سيدي الرئيس،

أيعقل أن ترتفع هذه الأصوات في الوقت الذي بدأ الشعب الجزائري يتذوق طعم الاستقرار والطمأنينة والأمان بفضل سياسة الوثام المدني، النبتة الطيبة لقانون الرحمة والتي هي حقل نتمنى أن يكون حصاده مصالحة وطنية شاملة وعامة؟

وعلى غرار العبارة التاريخية التي حسم بها الشعب الجزائري مشكل صائفة 1962 "سبع سنين بركات" أصرخ من هذا المنبر صرخة الأم الثكلى والزوجة المرملة والبنات الميتمة والأخت الجريحة، كفانا دماء، كفانا دمارا، كفانا انسياقا وراء الأوهام والسراب، كفانا انسياقا وراء فرنسا "قرنين بركات". لأن ثقل الفاتورة ياسيدي، الرئيس، دفعتها الجزائر بلدي، لأن ثقل الفاتورة ياسيدي دفعتها المرأة الجزائرية الصامدة، والثمن كان الزوج، والابن، والأخ، والثمن ياسيدي، كان رجالي ورجال بلدي الذين أعشق فيهم جزائري الحبيبة مثل ماعشقناها في بومدين وعشقناها في زروال ونعشقها في كل من يخرجها من عنق الزجاج، والثمن ياسيدي كان خيرات بلدي، إن لم أقل سيادة بلدي.

سيدي الرئيس،

إن تساؤلا ملحا يطرح نفسه اليوم: ما سرّ تزامن اندلاع الأحداث المؤلمة مع برنامج الإنعاش الاقتصادي التي زهقت فيها الأرواح ودمرت فيها ممتلكات خاصة وعامة؟ أهي وليدة ضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية؟ أم هي المؤامرة التي حيكت وتحاك ضد الجزائر، يشد خيوطها أياد خفية في الخارج والداخل؟

إن مشاكل الجزائريين سيدي لايمكن أن تحل باستعمال العنف، فقنوات الحوار واسعة ومتعددة والمشاكل المثارة خلال الأحداث هي مشاكل لا تختص بها منطقة دون أخرى

سيدي الرئيس،
إننا لا نختلف في تشخيص الأزمة، إنها أزمة متشعبة
الأطراف، أزمة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أمنية،
وأزمة الشرعية والثقة.

لقد نادى حركة مجتمع السلم منذ العشرية السابقة
بضرورة فتح الحوار وتعميقه على كافة المستويات مرددة
شعارها المعروف "الجزائر حررها جميع المخلصين وبينها
جميع المخلصين"، ونهت إلى الممارسات التعسفية
وسياسة الهروب إلى الأمام، غير مبالية بمعاناة المواطن.
وقد نهت حركة مجتمع السلم، كذلك مرارا، على أن
الوضع إذا استمر بهذه الكيفية سيقع الانفجار الاجتماعي
العام لا قدر الله، ومبادرة حركة مجتمع السلم لعقد قمة
أحزاب الائتلاف في شهر فيفري 2001، دليل على أن
الحركة لديها رغبة في نزع فتيل الأزمة وتفكيك ألغامها
بالتعاون مع جميع المخلصين.

إن دولة القانون والعدل - سيدي الرئيس - لا يمكن قيامها
إلا في ظل احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق
الإنسان ورفع كل أساليب التطويق والقمع والتمييز
والتفرقة ومصادرة الحريات وعدم القفز فوق إرادة الشعب
وضرورة المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون.

سيدي الرئيس،
إن الأحداث التي عرفت بها بعض ولايات الجزائر في
مسلسل إهدار للنفوس والطاقات والتخريب والتدمير
خسارة أخرى للوطن وهي تعبیر من المواطن الجزائري عن
غضبه وسخطه على أساليب التسيير والممارسة والتعامل
مع متطلباته اليومية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل
على أن الهوة عميقة بين المواطن ومنتخبيه، الناتجة عن
الشرعية المخدوشة والمنقوصة، ناهيك عن تصرفات
الإدارة المتمثلة في البيروقراطية والرشوة والمحسوبية
والحقرة والظلم والتعسف في استعمال السلطة وصم الآذان
وغلاق الأبواب، ومثل هذه الممارسات نجدها في جميع
ولايات الوطن، وأخص بالذكر عاصمة البلاد التي
استفحلت فيها مظاهر البؤس والفقر والحرمان في كثير

بمحاولة التدخل الأجنبي خاصة ما صدر في البرلمان
الأوروبي في لائحته الأخيرة...

الرئيس: سوف نسمع صوتك يا سيدة فاطمة باستمرار في
الأسبوع المقبل... إذا واصلتي.

السيدة فاطمة صابر (تواصل): وفي الختام لايسعني إلا
أن أدعو الشعب الجزائري وكل الضمائر الحية إلى تفويت
الفرصة على المتربصين ببلدي الغالي عن طريق رص
الصفوف والتوحد من أجل استقرار الجزائر وأبناء الجزائر
والانصراف إلى ما هو أجدر وأنفع لأبنائنا للأجيال
المقبلة. وشكرا على حسن إصغائكم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيدة فاطمة صابر وأحيل الكلمة إلى
سيدة أخرى هي السيدة حسيبة طواهرية، وهذا حتى
تتحصلا على حصتيهما...

السيدة حسيبة طواهرية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة،
السادة الوزراء ومساعدتهم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
سيدي الرئيس،

إن الأوضاع التي تمر بها الجزائر في هذه الأيام، صعبة
جدا، مما يقتضي من صناع القرار التحوار مع جميع
المخلصين ومشاورتهم للتصدي لكل محاولة تريد ضرب
استقرار البلاد وزعزعة كيان مؤسسات الدولة أو تفكيك
وحدة الشعب الجزائري، أو التلاعب بهويته، ومن هنا
نثمن جهود المخلصين ويقظة المواطنين في ضبط النفس
وعدم الانسياق لدعوات تأجيج الفتنة وتفويت الفرصة
على الأطراف الداخلية والخارجية المتربصة بالشعب
الجزائري ووحدته وقيمه وأخص بالذكر المرأة الجزائرية
التي صبرت على كل الضربات التي تواجهها البلاد والتي
تحملت تبعات الأزمة.

من البلديات مثل وادي قريش وبوزريعة وباش جراح والحراش والقصبه العريقة وغيرها من البلديات.

سيدي الرئيس،

إننا نستنكر استعمال العنف و تخريب المرافق العمومية وممتلكات الشعب وندعو السلطة إلى احتواء الغضب بإجراءات ملموسة ومستعجلة تستجيب لمتطلبات الموضوعية والواقعية الملحة للمواطن وتتبنى أسلوب الحوار الجاد مع كافة الشركاء السياسيين كقيمة حضارية دائمة في تسيير دواليب الحكم وفي كل الظروف.

سيدي الرئيس،

إن شباب الجزائر، طليعة هذه الأمة وبنية المستقبل ومعاهد الأمل الباسم وطلائع العهد الجديد ومستودع القوة في الأمة وسر التجدد والاستمرار فيها ومبعث النشاط والحياة منها، وقد أكدت الأحداث الأخيرة الانشغالات الأساسية والاحتياجات الملحة لهذه الشريحة خاصة الشباب المثقف والجامعي، قد سئم من لغة الخشب أو الخطاب الاستهلاكي "الذي لا يغني ولا يضمن من جوع" بل يريد هذا الشاب أن يساهم في التنمية والاستقرار وصناعة القرار لا أن يكون رقما في معادلة انتخابية فقط.

سيدي الرئيس،

إن الشعب الجزائري الأبي الحر يرفض بأي اسم أو تحت أي غطاء تمزيق وحدته الوطنية وطمس هويته والدوس على ثوابته ولن يرضى بأي مساومة دنيئة على شبر من أرضه، إنه شعب يجري في عروقه الإسلام والوطنية الصادقة البعيدة كل البعد عن العصبية الجاهلية والتفاخر بالأنساب، فهو شعب واحد موحد بإسلامه وعربيته وأمازيغيته.

أود أن أستسمح، السيد الرئيس بإلقاء كلمة بالأمازيغية، "إن الشعب الجزائري شعب حر وأصيل لا يريد أن تتشتت بلاده أو أن يتدخل أي عدو كان في شؤونه الداخلية، فالشعب الجزائري شعب واحد، جمعه ووحدته الإسلام والعروبة والأمازيغية" (معرية).

سيدي الرئيس،

إن سبيل النهوض يقتضي العمل والإرادة نحو تحقيق التكافؤ وفتح باب الحوار وإعادة الثقة في نفس المواطن ليشعر أنه مواطن له جميع الحقوق وعليه واجبات...

الرئيس: شكرا للسيدة حسيبة طواهرية، وأحيل الكلمة إلى السيد سليم علوني.

السيد سليم علوني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب.

لقد شاءت الأقدار أن يلتقي النواب مرة ثانية مع الحكومة في رحاب هذه القاعة لمناقشة الوضع العام للبلاد، بعد الأحداث الأليمة والمأساوية التي عرفتتها بعض مناطق البلاد والتي خلفت عددا من الضحايا وخسائر مادية كبيرة نتيجة عمليات التخريب والحرق التي مست الممتلكات العامة والخاصة.

وإذ أنحني بخشوع أمام أرواح ضحايا هذه المأساة، أتقدم بتعازي العميقة إلى كل عائلات الضحايا وكذا الشفاء العاجل لكل الجرحى.

ومما سبق قوله، فإننا في حزب جبهة التحرير الوطني، نندد بالتخريب، وبالعنف مهما كان شكله ومهما كان مصدره، ونعتبر الحوار وحده الوسيلة المثلى والكفيلة بحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعانيها البلاد.

إن تخريب ممتلكات الشعب وحرقها، قد يؤدي إلى نقص في رأس المال العيني للبلاد والزيادة في أعباء الميزانية العامة للدولة، التي كان من المفروض أن توجه هذه الأموال إلى استثمارات جديدة وتوفير مناصب عمل للشباب.

السيد الرئيس،

إن الحوار والتشاور والإقناع، من شأنها إبراز الحلول لكثير من المشاكل، وقد يؤدي الحوار إلى الإجماع على حل مشاكل كبريات قضايا الأمة، وإذا تعذر ذلك فإن رأي الأغلبية هو الذي يسود، ويجب أن يسود، في اتجاه الحق والعدل ومصصلحة الدولة والشعب وفي إطار الدستور وقوانين الجمهورية.

وعليه، فإنني أثني على ما ورد في تصريح السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني وأثمنه، هذا التصريح الذي تميز بالطرح الموضوعي والشجاع والصادق لما آل إليه الوضع في البلاد مع تقديم كل الحلول الممكنة، حيث لقي هذا التصريح صدى إيجابيا لدى المواطنين.

السيد الرئيس،

لقد كنا وما زلنا نرفض التدخل الأجنبي في شؤوننا الداخلية تحت أي غطاء، ونحن نعلم أن مسعى الاستعمار الحديث، الذي استغل مخلفاته في الجزائر واستفاد أيضا من زوال التعبئة الشاملة ضده، فراح يعمل على بعث نظرياته القديمة في إخراج جديد وفي تصريحات متعددة أبرزها الشعب البربري والشعب العربي، وكأن سكان الجزائر لا يشكلون شعبا واحدا، والغرض من ذلك التفرقة وإثارة الفتنة بين عناصر الشعب الواحد، غير أننا نقول له "لا" وألف "لا"، إننا شعب واحد فخور بأصوله وبمقوماته الإسلامية والعربية والأمازيغية، معتبرا بتاريخه، صامدا في وجه أعدائه، رافضا بشدة مخطط ضرب وحدة البلاد، التي لا نقاش فيها أبدا.

وعليه، يجب تثبيت هيبة الدولة في كل مناطق البلاد، في إطار الدستور والقانون، ونرفض كل التجاوزات من أي شخص كان. وفي هذا الإطار، لايسعني إلا أن أشكر مصالح الأمن بمختلف أسلاكها على تحليهم بالحكمة والصبر في مواجهة هذه الأحداث.

السيد رئيس الحكومة،

لقد تطرقتم في تصريحكم أمام النواب بالأمس إلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعانيها البلاد.

وفي حقيقة الأمر، إن هذه المشاكل ليست وليدة اليوم، فهي عبارة عن تراكمات دامت أكثر من عشر سنوات. وعليه، نأمل أن برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي أعلنه السيد رئيس الجمهورية وقامت الحكومة بإعداده، يسعى إلى تحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قصد رفع مستوى معيشة المواطنين، بتوفير الحياة الكريمة لهم، من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم، والسكن والمياه الصالحة للشرب والتموين بالغاز الطبيعي والكهرباء وتطوير المنشآت الأساسية وإنجاز الأشغال الكبرى وتدعيم التنمية الريفية، كل هذا قد يؤدي إلى توفير مناصب شغل جديدة للشباب البطال الذي يشكل منه جزءا معتبرا في ولاية سطيف والتي تعتبر الولاية الثانية في البلاد من حيث عدد السكان.

السيد الرئيس،

وحتى تكون الفعالية، في إنجاز المشاريع والمردودية الاقتصادية والاجتماعية كبيرة، وعلى نطاق واسع من الوطن؛ يجب البحث عن آليات جديدة لتوزيع الثروات الوطنية والدخل الوطني توزيعا عادلا بين مختلف مناطق البلاد، وكذا التوزيع العادل -أيضا- حتى في داخل المنطقة الواحدة أو الولاية نفسها.

ودائما في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في الأمدين القصير والمتوسط والذي يعلق عليه الشعب آمالا كبيرة أن يعيد الاعتبار إلى سلم المسؤوليات، في ظل احترام الكفاءات، وقيم الجد والعمل، وتنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطن، بصورة تقوم على احترام كرامة المواطن وعدم النيل من دور الإدارة أيضا وكذا القضاء على مظاهر التمييز والرشوة والاختلاسات وتحقيق عدالة، ومساواة حقيقية تقوم على محاسبة الإنسان ومكافأته على العمل

لقد كان بإمكان النواب أن يؤديوا دور الوسيط الحامل لهموم المواطن في مختلف الولايات، وقد سعى الكثير منهم في ذلك ووفقوا بدرجات متفاوتة وحال دون نجاعة عملهم، ذهنية "متحجرة" سعت إلى عرقلتهم في الميدان وإلى تقييدهم من خلال قانون أساسي تجاوزته الأحداث رغم تأخره، وحصرهم داخل قاعة البرلمان ليتهم يجدون إنصاتا واستجابة فيها.

سيدي الرئيس،

نعم، يؤسفني أن أسجل بمرارة أن البرلمان لا يؤدي حتى دوره التشريعي كاملا؛ فالأولويات لا تراعى في اقتراحات القوانين، فالعقار الفلاحي لم يفصل فيه، وقانوننا البلدية والولاية مازالا وعدا مكررا، أما تناول المنظومة الجبائية والمنظومة التربوية وقضايا الأمة الأساسية، فيبدو أن البرلمان لم يبلغ -في نظر بعضهم- رشده حتى يتناولها.

سيدي الرئيس،

إن من ضروريات الإصلاح؛ إصلاح الإدارة إصلاحا جذريا، فطالما وضعت بينها وبين المواطنين حواجز معنوية وحتى مادية، ولم تستجب لشكاويهم ولم تنفع حتى الرسائل المفتوحة في الجرائد؛ واليوم تحدث الطفرة ويرفع شعار الانفتاح على المجتمع والتحاور معه. ويبقى السؤال مطروحا كذلك، لماذا لم يتم ذلك من قبل؟ وهل الإدارة قادرة اليوم على الاستجابة لمطالب المواطنين أم أن الأمر لا يعد إلا ذرا للرماد في العيون؟

ثم ألا تلاحظون معي، أن الإدارة تفتقد الاستقرار؟ مما يزعزع ثقة المسؤولين في الدولة وفي أنفسهم وكذلك ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وفي ممثليها.

كيف تريدوننا أن نهضم -كما ذكر زملائي في ولاية معسكر ممارسة المسؤوليات بالنيابة؟. وهذا دون أن أخوض في كثير من مظاهر عدم المبالاة. وعليه سأقتصر على ذكر عدد منها، كظاهرة غلق الطرقات والتي تكاد ولاية معسكر تنفرد بها رغم أن الوضع الأمني... وهي ظاهرة ذات أثر اجتماعي واقتصادي سلبي على المواطنين

المنجز والجهد المبذول ومعاقبة كل المنحرفين عن القانون.

السيد الرئيس،

لنا كل الثقة في شخصكم لقيادة الحكومة الجزائرية، في سبيل إخراج البلاد من هذه الأزمة المتعددة الجوانب بالتعاون مع كافة المؤسسات الدستورية والطبقة السياسية والمواطنين المخلصين لهذا الوطن.

وفقكم الله إلى ما فيه الخير. وشكرا جزيلا والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد سليم علوني، وأحيل الكلمة إلى السيد جلال بوسيف.

السيد جلال بوسيف: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي،

السلام عليكم.

أريد في البداية أن أترحم على أرواح ضحايا المأساة التي عرفتها بلادنا من المواطنين وأعوان الأمن، كما أسجل أنه كان ينبغي التعجيل بعقد مثل هذه الجلسات، وذلك حتى يساهم البرلمان في الحيلولة دون تعفن الأوضاع وتفاقم الخسائر البشرية والمادية ودون بروز أطراف غير معروفة بالتحديد التي تحتكر التمثيل والتحرك ثم تتنصل من كل مسؤولية... وعليه، يبقى السؤال مطروحا، من المسؤول عن أعمال التخريب وما ترتب عليها من أضرار؟

إن هذا الوضع جعل بعض السادة أعضاء الحكومة يقومون بدور رجال المطافئ، فينتقلون إلى المناطق المتضررة لعلمهم يقدمون لها مسكنات!، في حين أن الوقاية كانت أنجع والحوار المستمر البعيد عن الضغط والابتزاز كان أنفع.

سيدي رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم.

حتى لا أكرر كل ما قاله زملائي وزميلاتي في هذا المجلس أثناء يومين من مناقشة الوضع العام في البلاد مثنيا على بعضهم ومخالفا لبعضهم الآخر، أختصر وأقول: ماهو سبب برمجة هذه الجلسة؟ وماذا ينتظر من نواب الشعب وممثليهم القول في هذه المناسبة؟ وماذا يجب على من بيده سلطة التنفيذ عمله من خلال كل ما جرى في منطقة القبائل وبعض ولايات شرق الوطن وغريه.

سيدي الرئيس،

إن سبب برمجة هذه المناقشة العامة هو الضغط المتواصل للشارع الجزائري الذي يطالب -من خلاله- شباب هذا الوطن التكفل بكل انشغالاته المعقولة والمشروعة، وإذا كان شباب بعض الولايات لم يعلن غضبه بتخريب الممتلكات العمومية والخاصة وتدميرها، فهذا لا يعني أنهم في بحبوحة من العيش، وفي هذا المقام لا يفوتني أن أنه بموقفه الشجاع والمحب لوطنه والمحافظ على ممتلكاته، فمدينة قسنطينة مثلا: رغم ما روج من أخبار مغرصة ومحرضة إلا أن سكان ولاية ابن باديس وقفوا وقفة رجل واحد للحفاظ على القليل مما تملكه هذه الولاية المنسية. والمنتظر من ممثلي هذا الشعب الأبوي، هو محاولة تشخيص حقيقي للداء، دون ديماغوجية، وإيجاد الدواء الملائم والدائم حتى نقضي معا على المرض وليس على الأعراض فقط.

سيدي الرئيس، حتى نبقي في موضوع ما ينتظره منا الشعب الجزائري ونتكلم على ما ردد خلال المسيرات هنا وهناك، من شعارات مثل الحقرة، فنقول ماهي هذه الحقرة؟

فمن منا لم يكن يوما ما عرضة للحقرة، فالكل يعرف ما يعانيه هذا الشعب الذي يعلم علم اليقين أن بلاده ليست فقيرة ولا عاجزة ولكن يسودها سوء التسيير وسوء توزيع ثرواتها.

الذين يمنعه صبرهم وحبهم لوطنهم، من حرق وتخريب، هذا إن وجدوا ما يحرقونه وما يخربونه.

إن حديثنا عن الأمن يذكرنا بضرورة تحية عناصر الأمن الساهرين على سلامة المواطنين حتى ولو كان ذلك على حساب سلامتهم كما لاحظناه من خلال زيارتنا لبعض الجرحى منهم.

ونتساءل في الوقت نفسه وبصراحة: ما الهدف من المطالبة بإخلاء بعض المناطق من الدرك الوطني؟ هل يريدون تعويضهم بالميليشيات! ونتساءل كذلك: ما معنى أن يرسل عناصر أمن عزّل لمواجهة عواصف هوجاء؟ أيهينون علينا وهم رمز الدولة وحماتها؟ لماذا التطاول على عناصر الأمن وإهانتهم من خلال قرارات عشوائية وتصريحات انتهازية غير مسؤولة، بل وتصويرهم يتلوقون الضربات ويرجمون بالحجر؛ أهي لذة مجانية من مناصري الصالونات حتى يتدخل الجيش ثم يتهم ويفتح الباب للتدخل الأجنبي؟

وفي الأخير لا يفوتني أن أركز على أهمية نجاعة لجنة التحقيق البرلمانية حتى تكشف الحقيقة كاملة وتعيد إلى مجلسنا الموقر مصداقيته.

إن الجزائر في حاجة إلى انعاش اقتصادي حقيقي وينبغي أن يكون نفعه شاملا كامل أرجاء الوطن دون أن تؤثر فيه الأحداث الأخيرة ودون أن يقتصر فيه على تعويض أضرار التخريب.

وفي الأخير نشكر رئيس الحكومة على زيارته ولايتنا.

الرئيس: شكرا للسيد جلال بوسيف والكلمة الآن إلى السيد محمد العربي طرشي.

السيد محمد العربي طرشي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس،

القانونون فوق الجميع على أرض الواقع. وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: شكرا للسيد محمد العربي طرشي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد لمين مناصرية.

السيد لمين مناصرية: شكرا.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري،

السيدات والسادة النواب.

إن الأحداث التي عشناها هذه الأيام والتي خلفت ضحايا من مدنيين ورجال أمن، نترحم على أرواحهم الطاهرة، وبغض النظر عن المكان الذي انطلقت منه أو الأسباب المباشرة التي أشعلت فتيلها، والأطراف الداخلية والخارجية التي تحركها، تدفع بنا إلى استخلاص العبر من الأخطاء المرتكبة في تقديرها ومعالجتها، ثم إحصاء النتائج التالية التي أظهرتها، وبعد ذلك إيجاد السبل الكفيلة بتطويقها والقضاء عليها، هذه الأحداث كانت مرتقبة، ونكون من السذج إذا لم نقدر درجة خطورتها، ذلك لأن الأوضاع المزرية تضاعف حجمها فأثقلت كاهل المواطن إلى حد نفاذ صبره وعزوفه بل ومعاداته لكل ما يرمز إلى الدولة.

أول ما يعاب على الإدارة المركزية تدخلها المتأخر لتهدئة الأوضاع وتطوير الأزمة محليا ومعالجتها معالجة هادئة قبل أن ينتشر الغضب، وهو للأسف، الشيء الذي سمح لأطراف عديدة داخلية وخارجية معروفة، باغتنام الفرصة لزرع فكرة الشقاق بين أبناء الوطن الواحد، وأكثر من ذلك فلقد ذهب بعضهم إلى الاستعانة بالغير، بدعوى أن إبادة جماعية ترتكب في الجزائر، وبعضهم الآخر طلبوا تدخل القوات الدولية لحماية أقلية مضطهدة ومنهم من طلبوا بالانفصال و"بلقنة" الجزائر، جواب الشعب الجزائري لهؤلاء أكيد ومعروف.

ثانيا: سوء معالجة الإعلام لهذه الأزمة، فبغض النظر عن الصحافة الحرة والعناوين المعروفة بتضخيمها للأحداث،

فالحقيرة هي، تلك المؤسسات التي لا تحترم بعضها بعضا وذلك المسؤول الذي لا يحترم ذلك المسؤول. والحقيرة هي ذلك العامل الذي يسرح من عمله ويجبر على البقاء في الشارع ينتظر الحل السحري من رئاسة الحكومة أو المحكمة لتعيين مصف يعطيه حقه. والأمثلة على ذلك كثيرة، وفي أكثر من ولاية، حتى لا أقول مثلا شركة سويطرو في قسنطينة فقط.

والحقيرة هي أيضا ذلك التاجر أو المستثمر الذي يدفع رغم أخلاقه الرفيعة إلى إعطاء الرشوة وإلا حصل ما حصل، فالرشوة لاتعالجها القوانين مهما كثرت ولكن تعالجها تعاليم وأخلاق ديننا الحنيف الذي يلعن كلا من الراشي والمرتشي والساعي بينهما.

والحقيرة سيدي الرئيس: هي عندما يرى المواطن حملات تنظيف العمارات وإعادة تعبید الطرقات المعبدة في وسط المدن، وهو ليس ضدها، وإنما يطالب هو أيضا بالعيش في بلديته بعيدها عن مخاطر المياه القذرة والأوساخ والأحوال والطرقات غير المعبدة.

الحقيرة هي عندما يمنع المصلي من تأدية صلاة الجمعة خارج المسجد وسبب ذلك ضيق المساجد وكثرت المصلين.

سيدي الرئيس،

الحقيرة هي ذلك العامل المفصول عن عمله والذي حكمت المحكمة باسم الشعب الجزائري ببراءته والتعويض له وإعادته إلى عمله، لكن تعسف بعض المسؤولين في تطبيق القانون يقف دون ذلك. والأمثلة كثيرة ويعرفها العام والخاص، ولهذا نطلب منكم، سيدي رئيس الحكومة، ومن كل المسؤولين في هذا البلد العمل على إيجاد الحلول التي ينتظرها الشعب الجزائري وخاصة الشباب، حتى نبعث في نفسه الأمل وحب الوطن والثقة في حكامه وتبقى العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة ثقة وأخوة يسودها العدل والطمأنينة، ويجسد شعار

فكيف نفسر عدم ضمان الخدمة العمومية وإهمالها في جميع الميادين دون استثناء. ثم إلقاء اللوم على الحلقة الضعيفة في سلسلة، المجالس المنتخبة المحلية، فمثلا؛ رئيس دائرة يمنع رئيس بلدية من مقابلة المدير الولائي إلا بإذنه، ما ذنب رئيس بلدية، عندما قام مواطنه بغلق طريق وطني، لأن بلديته مبرمجة للاستفادة بالغاز واستوفت حصتها وحصص المواطنين وتنتظر استكمال حصص وزارة الطاقة -يعني الدولة- منذ ثلاث (3) سنوات للشروع في الإنجاز؟

ثالثا: ضعف هيبة الدولة ومرد ذلك عدم انزال العقوبات اللازمة على المعتدي على حرمة الدولة وعلى حق الشعب. إلى متى سنبقى نتسامح مع من يخرب الممتلكات العمومية ويتلفها ويحرقها وينهبها لتحقيق مطالب أو مآرب معينة؟ إن هذه السياسة قد تؤدي بنا إلى الفوضى وإلى ما لا تحمد عقباه.

سيدي الرئيس،

كما يقال "الأزمة تلد الهممة" والشعب الجزائري معروف أنه شعب معجزات، فكما انتصر على الإرهاب الهمجي بإمكانه أن يتجاوز هذه الصعوبات الظرفية، فعلاوة على برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصدت له الدولة مبالغ مالية هائلة وحددت له أولويات للقضاء على مظاهر البطالة والفقر والسكن القصديري، تكمن الحلول ذات الأولوية الكفيلة بتطبيق الأزمة والقضاء عليها في معالجة السلبات الثلاث التي ذكرتها آنفا:

أولا: إعادة الاعتبار إلى قنوات الاتصال بالتشاور مع الأحزاب والجمعيات والشركاء الاجتماعيين وتعزيز دور البرلمان كما نص عليه الدستور، وكذلك تعزيز دور المجالس المنتخبة المحلية بالإسراع في مراجعة قانوني البلدية والولاية.

ثانيا: إعادة الاعتبار إلى سلطة الدولة واسترجاع ثقة المواطن، وذلك لن يتأتى إلا بمحاربة الرداءة المعشعشة.

لم تكن وسائل الإعلام الثقيلة وعلى رأسها التلفزيون في المستوى المطلوب وذلك لأن عدم تغطيتها للأحداث في الأيام الأولى فتح شهية التليفزيونات الفرنسية في التعقيم الإعلامي وتزييف الحقائق، ثم بعد ذلك أصبحت التلفزة الوطنية مسرحا "للبريكولاج" وإلقاء اللوم على نظيراتها في العالم، وهنا يجب أن تحدد المسؤوليات.

ثالثا: سوء معالجة الوضع أمنيا، وذلك مباشرة بعد الأحداث الأولى حيث أعطيت الأوامر بتجريد قوات الأمن من السلاح وعدم استفزاز المتظاهرين، مما أدى إلى الاعتداء على حرمة ثكنات الدرك الوطني وعلى أفرادها، وكذلك تلك الصور المرعبة للخراب والدمار الذي أصاب الممتلكات العمومية والخاصة في مسيرة الجزائر العاصمة، أو تلك الصور المخزية لشباب في منطقة القبائل يصفع دركيا دون أن يحرك هذا الأخير ساكنا. لم نر ذلك في أي بلد من بلدان العالم. قرار كهذا قرار خطير تنجر عنه حوادث كثيرة دافعا عن الممتلكات والأعراض.

سيدي الرئيس،

في ضوء ما تقدم، يمكن إحصاء النتائج السلبية التي أظهرتها إلى الوجود هذه الأحداث:

أولا: انتقال معالجة المشاكل الاجتماعية والثقافية من المؤسسات الشرعية والأطر التنظيمية إلى الشارع، ومرد ذلك كما تفضلتم به يوم أمس، سيادة الرئيس، هو عجز قنوات الاتصال بين أجهزة الدولة والمواطنين، ذلك لأن الصلة المألوفة في التشاور وأخذ القرارات، بين السلطة التنفيذية وقنوات الاتصال وتأطير المجتمع، من مجالس منتخبة وأحزاب ونقابات وجمعيات، تكاد تكون منعدمة. حيث نلاحظ منذ زمن غير بعيد انفراد من هذه السلطة في أخذ القرارات، وهو الشيء الذي جلب سخط المواطنين على منتخبيهم وممثليهم في الأطر الأخرى، وعمت الفوضى.

ثانيا: ضعف سلطة الدولة وانعدام الثقة بينها وبين المواطن، ومرد ذلك تسلط الإدارة وعدم كفاءتها في حل المشاكل سواء على المستوى المركزي أو المحلي وإلا

أ- كيف نفسر بعض مطالب النشاز بإقامة منطقة مستقلة أو فيدرالية أو أي شكل يمس الوحدة الوطنية؟ كيف يتم التعبير عن مطالب اجتماعية برفع علم مغاير للعلم الوطني؟ كيف يتم التعبير عن مطالب اجتماعية بتكسير مكاسب الشعب الجزائري وتدميرها وحرقتها؟ أليست هذه المظاهر الاستفزازية دليلا قاطعا على محاولة توظيف هذه الأحداث، وجرها إلى انزلاقات خطيرة تصب في مسعى أهداف بعض القوى الخارجية، التي تحاول التدخل في شؤوننا، مرة عبر حقوق الإنسان، ومرة عبر حقوق الأقليات؟ إنه لا يمكن أن تخفى علينا ما تنطوي عليه هذه التدخلات من نوايا سيئة وسوف لن تؤثر فينا مهما كان دهاؤها لأنها مرفوضة من الأساس، من أبناء الشعب الجزائري في كل ربوع الوطن.

وليتأكد الاتحاد الأوروبي وفرنسا وأذبالها أنه مهما كانت قذارة غسيلنا فإنه لن يغسل إلا في الجزائر.

سيدي الرئيس،

صادقنا قبل أشهر قليلة على برنامج حكومة طموح يحمل الكثير من الأمل ويعد بالعديد من الآفاق، والحقيقة يجب القول إن الإجراءات التي رافقت من رفع في الأجور وبداية التكفل بالانشغالات الاجتماعية والإجراءات الجديدة التي اتخذت في مجال تنويع السكن وتمكين مختلف الشرائح من الاستفادة منه، والتعديلات الهامة التي مست القضاء والتي جاءت في صالح المواطن الذي عانى الكثير من التباطؤ في تنفيذ أحكام العدالة واتهامها بالانحياز والرشوة.

وأخيرا توج هذا المشروع ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كنا ننتظر بداية تجسيده، وإذا بالأحداث تنفجر في منطقة القبائل لتتوسع فيما بعد إلى العديد من جهات الوطن لتحجب الضوء نهائيا عن تلك الآمال ويحل اليأس والتشاؤم محل التفاؤل والتخريب محل البناء والعنف محل الحوار بعيدا عن كل تأويل أكان ذلك صدفة. وبإلها من صدفة.

الرئيس: شكرا للسيد لمين مناصرة، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد مركاتي.

السيد محمد مركاتي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي،

السادة الحضور.

تعيش بلادنا هذه الأيام على وقع الأحداث التي عرفتها جهات عديدة من الوطن، هذه الأحداث التي ميزها مرة أخرى سقوط ضحايا جزائريين، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أترحم على أرواح كل الضحايا.

هذه الأحداث التي تميزت مرة أخرى بالعنف والتخريب والتدمير، وهي صور مؤلمة جدا ومؤسفة كثيرا، وكم كانت الجزائر في غنى عنها، بل كم كانت في حاجة إلى عقول كل هؤلاء الضحايا وسواعدهم وكم كانت في أشد الحاجة إلى كل هذه المرافق التي أتلقت ودمرت وخربت.

سيدي الرئيس،

إذا كان لا بد من الوقوف عند هذه الأحداث ومسبباتها والعوامل التي أدت إليها والآثار التي خلفتها، إن أول ما يجب ألا يخفى على أحد هو أن بلادنا ظلت مستهدفة نظرا إلى مكانتها الجيوستراتيجية، لا سيما من أعدائها التقليديين وفي مقدمتهم فرنسا الاستعمارية، وما الضغوط والتلاعبات الخارجية والمناورات، التي كشرت عن أنيابها أخيرا بمواصلة حملتها الإعلامية المسعورة، إلا دليل على شدة الحقد واستغلال المطالب المشروعة للشباب وتوظيفها في زرع الفتنة والشقاق والتفرقة في أوساط الشعب الواحد، وزعزعة استقرار الجزائر، دليل آخر على هذا الحقد المتجدد، وإذا كان ذلك كله مفهوما وليس بغريب عن الشعب الجزائري، لأن تلك حرب مصالح دائمة، فإن الذي لا يفهمه الجزائريون ولا يقبلونه هو بعض الصور التي رافقت الأحداث والتي تركت تساؤلات عديدة منها:

وجعلها تؤدي دورها كاملا في المجتمع، ولن يتأتى ذلك إلا بإيصال قنوات الاتصال بين المواطنين والمؤسسات وتفضيل الحوار وترقيته وترسيخ الممارسة الديمقراطية وتكريسها، كما أن ترتيب الأولويات في هذه المرحلة يكتسي أهمية قصوى، ويأتي في مقدمة ذلك التكفل بمطالب الشباب. فالشباب يتحمل عبء الأزمة أكثر من غيره بحكم موقعه في المجتمع.

سيدي الرئيس،

إن جسامه الأحداث لا تسمح لي بالتطرق إلى المعاناة الاجتماعية التي يعيشها شباب ومواطنو ولاية تيارت وأترك هذه المعاناة وهذه المشاكل إلى مناقشة مشروع قانون المالية التكميلي. وشكرا لكم.

الرئيس: شكرا لك أيضا، بقي عدد المتدخلين مسجلين لجلسة الغد 105 متدخلين فلماذا يرجى من السادة رؤساء المجموعات أن نلتقي غدا صباحا لكي ننظم موضوع تدخلات الغد. سواء بالنسبة إلى رؤساء المجموعات أو بالنسبة إلى السادة النواب. ليلة سعيدة وإلى الغد إن شاء الله. الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة والخمسين ليلا**

لماذا يفرض على الجزائري دوما العودة إلى نقطة الصفر كلما تقدم خطوة إلى الأمام؟

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

أعتقد أن تصريح السيد رئيس الحكومة في بداية الأشغال قد أراح اللثام عن الكثير من الجوانب التي تكتنف هذه الأحداث.

سيدي الرئيس،

إن الرجال والأحزاب والمؤسسات تعرف معرفة أكثر في وقت الشدة، فلقد نشأ نوع من الحيوية بعد مجيئكم إلى رئاسة الحكومة، جعل الكثير من الأحزاب تتطلع إلى الائتلاف الحكومي وتبدي استعدادها للمشاركة في إخراج البلاد من الأزمة، ولكنه من المؤسف أن نرى بعض هؤلاء لمجرد شدة وقعت، يسارعون إلى التملص من المسؤولية في الوقت الذي كان من المفروض أن يتكاتف الائتلاف أكثر لمواجهة الأزمة وتجاوزها ومواصلة الديناميكية التي عرفت بها البلاد لا سيما في مجال الأمن والاستقرار.

سيدي الرئيس،

إن أي معالجة لمستجدات الوضع لن تكون ذات نفع وذات مصداقية وذات نفس طويل، إلا إذا أصلنا المؤسسات وأصلنا الأحزاب وأصلنا الجمعيات بتفعيلها